

العولمة والتفاعل الحضاري

الدكتور/ عبد الكريم الوريكات

أستاذ الحديث الشريف المساعد بكلية الشريعة

- جامعة اليرموك - الأردن

مقدمة:

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا وبعد، فإن ظاهرة العولمة ومعالجة قضاياها برزت على الساحة الثقافية العربية والإسلامية بشكل مكثف في العقد الأخير من القرن المنصرم، فعقدت الندوات، وأقيمت المناظرات، وصنفت الكتب حول هذه الظاهرة وأبعادها ومخاطرها على كافة المستويات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية، والمتابع لما يكتب في هذا المجال يكاد يغرق في مئات من المقالات، والأبحاث في الصحف والمجلات، وعشرات المواقع على شبكة الأنترنت العالمية.

وأي قضية أخرى بالمتابعة والبحث وتحديد المفاهيم وإيجاد الحلول، وطرق المعالجة من ظاهرة العولمة، لما للقوى المسيرة لها والمسيطرة عليها من إستراتيجيات خطيرة تمس الخصوصيات الثقافية للشعوب والأمم، وبخاصة أننا أمة لها رسالتها وحضورها التاريخي الذي لا يمكن بحال الانسلاخ منه، ففي ثقافتنا الإسلامية من الثوابت غير القابلة للانصهار أو الاندماج كشأن بعض الثقافات الأخرى التي ليست بذات مضمون يؤسف عليه، أو رسالة تحرص على تبليغها إلى العالم.

ولكن بالنظر إلى ما أفرزته العولمة من إمكانات خصبة وتطبيقات ثرة للحوار الحضاري وتمازج الثقافات، فإن الموقف الصحيح الذي نراه تجاهها ليس الاندماج المطلق والاستجابة لكل مقتضياتها، وليس أيضا الانزواء والرفض والاهتمام لكل تجلياتها، وإنما إدارة



العملية الثقافية والاقتصادية والإعلامية بالتواصل مع الثقافات الأخرى بحيث نحن المسلمين والعرب نولد صيغتنا الخاصة من العولمة على قاعدة الثوابت الإسلامية.

أولاً: مفهوم العولمة، والفرق بينها وبين العالمية والنظام العالمي

والنظام الدولي.

شاع حديثاً وتحديداً منذ نهاية الثمانينات عند المفكرين والباحثين العرب استخدام كلمة "عولمة"⁽¹⁾، وهي مصطلح جديد في اللغة العربية لا يوجد في قواميسها، وهذه الكلمة هي الترجمة العربية للكلمة الإنجليزية (Globalization) المشتقة من (Globe) والتي تعني كرة أو الكرة الأرضية، وهي اشتقاق حديث في اللغة الإنكليزية أيضاً، وتعني في معجم "ويبستر" إكساب الشيء طابع العالمية وذلك يجعل امتداد الشيء أو العمل به يأخذ الصفة العالمية⁽²⁾.

ويلاحظ في دلالة هذه الكلمة في اللغة العربية معنى القسر والإجبار، وذلك من خلال إرجاعنا للصيغة المصدرية لها إلى الوزن الصرفي (فَوَعَلَ)⁽³⁾ الذي يفيد هذا المعنى. ونظراً لجدة مفهوم العولمة نسبياً على الساحة الفكرية مازال يكتنفه بعض الغموض، فلم يتبلور بعد في مفهوم واقعي، وقد يكون ذلك راجعاً إلى الزوايا المتعددة التي ينظر بها الباحثون والكتاب إلى العولمة.

فالبعض ينظر إليها من زاوية ثورة الاتصالات وتدفق المعلومات، والبعض الآخر يعرفها منطلقاً من التحولات الاقتصادية وحركة رؤوس الأموال والمنتجات، وآخرون يتحدثون عن العولمة من خلال الجوانب السياسية والثقافة وتأثيرها على الدولة



الوطنية والثقافة القومية وهذا النقاش والحوار حولها يتم دون وجود مفهوم محدد يتفق عليه الباحثون⁽⁴⁾.

والذي أراه في مفهوم العولمة ويشاركني الرأي فيه عدد غير قليل من الباحثين والمختصين، أن هذه الكلمة تشير إلى مجموعة الظواهر والمتغيرات والتطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والإعلامية والتكنولوجية والمعلوماتية، التي تمتد تفاعلاتها وتأثيراتها لتشمل معظم دول العالم ومناطقه.

وبهذا المعنى فإن العولمة تعبر عن مرحلة تاريخية في تطور العالم، جوهرها تحقيق المزيد من الترابط والتداخل والتأثير المتبادل بين الدول والمناطق المختلفة، وهو ما يؤكد على تراجع مكانة وأهمية الحدود بين الدول تحت ضغط كثرة وتعدد الظواهر العابرة لهذه الحدود⁽⁵⁾.

وقبل الدخول في بحث مضمون العولمة وقضاياها وتحديد الموقف منها، نرى من المناسب التمييز بينها وبين مصطلحات ثلاثة ذات علاقة هي: العالمية، والنظام العالمي الجديد، والنظام الدولي الجديد.

أما العالمية فهي تعبير عن مجال قد يكون بعيدا عن السياسة والاقتصاد، بل هي تعبير عن التنوع الثقافي، فالعالمية تعني الاعتراف بالتبادل، بحيث يكون العالم منفتحا على بعضه مع الاحتفاظ بتنوعاته، ولقد كانت هذه هي السمة البارزة في الثقافة الإسلامية بشكل خاص، إذ هي تعترف بالآخرين، وتحترم خصوصياتهم الثقافية. فالعالمية إذن لا تعني الهيمنة الاقتصادية والثقافية على الآخرين، وإنما تعني التنوع وانفتاح الثقافة الخاصة على الثقافات الأخرى وفقا للمبدأ القرآني «يا أيها الناس إن خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا»^(6,7).



وأما مفهومي "النظام الدولي الجديد" و"النظام العالمي الجديد" فيميز البعض بينهما باعتبار أن الأول يشير إلى أنماط العلاقات والتفاعلات وتوزيع مصادر القوة والنفوذ بين الدول القومية التي تمثل وحدات هذا النظام، وأما النظام العالمي فهو أكثر شمولاً من ذلك حيث يضم إلى جانب الدول فاعلين دوليين آخرين مثل الشركات المتعددة الجنسيات، والمنظمات الدولية غير الحكومية، والتيارات السياسية والفكرية العابرة لحدود الدول، وبهذا المعنى يُعد النظام الدولي جزءاً من النظام العالمي⁽⁸⁾.

وكلا النظامين العالمي والدولي ليس ثمة ضرورة تدعو إلى أن يكون لهما علاقة بالثقافة والحضارة، فهما يمكن أن يتعايشا ويتفاعلا مع ثقافات متنوعة ومختلفة ومع أنماط حضارية مختلفة؛ لأن جوهرهما هو ممارسة السلطة لمصلحة نظام المصالح الغالب⁽⁹⁾.

ومن أجل فهم أكثر لمضمون العولمة نعرض لأهم الخصائص، ونرصدها أبرز الظواهر التي ميزت الفترة التاريخية الراهنة التي يطلق عليها البعض "عصر العولمة" فمنها:

1- بروز نظام دولي جديد يقوم على القطب الواحد، والهيمنة الاقتصادية والعسكرية على أنقاض النظام القديم القائم على علاقات التوازن الاستراتيجي بين قطبين ومذهبين اقتصاديين.

2- نمو كيانات اقتصادية مستقلة عن الدولة، وهي ما يعرف بالشركات متعددة الجنسيات أو العابرة للقارات، والتي تتمتع بنفوذ وقوة كبيرة تفوق قدرة كثير من الدول والحكومات.

3- تسارع حركة التجارة وانتقال البضائع ورؤوس الأموال، وتدفق المعلومات بين الدول نتيجة التقدم التقني والمعلوماتي المذهل.

- 4- الاختراق الثقافي الذي نتج عن تطور صناعة المعلومات والاتصالات، وبناء شبكات الاتصالات الفضائية التي تعمل على التحكم في المعلومات والأخبار، وبث الصور والأفلام.
- 5- اتساع حركة التحرر الاقتصادي على المستوى العالمي، والعمل على تذويب الحدود السياسية بين الدول، وإزالة جميع القيود والعقبات التي تحد من الحركة الاقتصادية عبر المنظمات الدولية مثل "الجات" و"منظمة التجارة العالمية".
- 6- سيادة ثقافة الصورة، وإضعاف الثقافة المكتوبة، وتسطيح الوعي، وتعزيز القيم الليبرالية، وانتشار القيم الغربية في الفنون والبرامج الترفيهية وفي الزي والمأكل والمشرب، واتساع السلوك الاستهلاكي⁽¹⁰⁾.
- ويمكن أن نستخلص من خلال العرض السابق لمفهوم العولمة وخصائصها أنها تركز سيادة النموذج الحضاري الغربي، والمتمثل في هيمنة الرأسمالية على الاقتصاد العالمي ومؤسساته الدولية، وسيادة الثقافة الليبرالية⁽¹¹⁾، ولا نبتعد كثيراً إذا قلنا بأنها تكتسي بشكل أكبر الطابع الثقافي الأمريكي، مما يجعل الثقافات الغربية الأخرى في موقع التابع لها، واستشعاراً لهذا الخطر طالبت بعض هذه الدول كفرنسا وكندا عند توقيعها على اتفاقيات "الجات" الأخيرة بما يسمى بـ (الاستثناء الثقافي)⁽¹²⁾. للتخفيف والحد من المد الثقافي الأمريكي عليها⁽¹³⁾، ونتذكر صرخة وزير الثقافة الفرنسي (جاك لانغ) في المكسيك في المؤتمر العالمي للأونيسكو حينما قال: "اتحدوا يا ثقافات الدنيا ضد الغزو الأمريكي الثقافي"⁽¹⁴⁾.

ثانياً: الجذور التاريخية للعولمة.

يعد مصطلح العولمة من المفردات الأكثر رواجاً في نهاية القرن المنصرم، لكنه بدأ بالظهور تحديداً منذ أواسط الستينات بفضل مؤلفين شهريين: كتاب مارشال ماك لوهان وكنتن فيور وكتاب زيبغنيو بريجنسكي.



وينطلق الكتاب الأول من تجربة فيتنام والدور الذي لعبه التلفزيون فيها، ليستنتج بأن الشاشة الصغيرة حولت المواطنين من مجرد مشاهدين إلى مشاركين في اللعبة، الأمر الذي أدى إلى اختفاء الحدود بين المدنيين والعسكريين.

وأما بريجنسكي فقد فضل وقتها مصطلح "المدينة الكونية" Global وليس القرية؛ لأن مفهوم العودة إلى الجماعة والألفة المرتبطة بالقرية لم يبدو له مناسباً للدلالة على البيئة الدولية التي حولها التقدم التقني إلى عقدة علاقات ومصالح متشابكة ومتداخلة، ويرى بريجنسكي أخيراً بأن الولايات المتحدة هي المجتمع الكلي Global الأول في التاريخ، فهي مركز "الثورة التكنو-إلكترونية".

وفي عقد الثمانينات صار مصطلح Globalization مألوفاً في معاهد إدارة الأعمال الأمريكية، وفي الصحافة الاقتصادية الإنجلوساكسونية، وكان يعني الحركة المعقدة لانفتاح الحدود الاقتصادية وليونة التشريعات، مما يشجع النشاطات الاقتصادية الرأسمالية على توسيع حقل عملها ليشمل المعمورة برمتها. والتطور الهائل لوسائل الاتصال أعطى لهذا المصطلح معنى وصدقية وقضى على المسافات والحواجز قبل أن يسقط آخر جدار كان يقسم العالم إلى كتلتين كبيرتين وذلك في برلين عام 1989م.

وأدى انهيار جدار برلين وانتهاء الحرب الباردة إلى تكريس انتصار الولايات المتحدة والمفاهيم التي ترعرعت فيها، فقد انتهى التاريخ حسب رأي فرانسيس فوكوياما⁽¹⁵⁾. بانتصار الأيديولوجية الغربية والأمريكية تحديداً، وعاد بريجنسكي بعد عشرين سنة على صدور كتابه الأول، ليؤكد مجدداً بأن قاعدة القوة العظمى الأمريكية هي في الجزء الأكبر منها هيمنتها على السوق العالمي للاتصالات، الأمر الذي يخلق ثقافة جماهيرية تدعمها قوة سياسية.

كما أصبح مخترع "السوق الكلي" البرفسور تيودور ليفث مدير مجلة هارفارد بيزنس مرجعاً لكبريات الشركات التي راحت تبني أفكاره لتضفي شرعية على استراتيجياتها التوسعية.

وهكذا ترى وكالة الإعلانات الأمريكية الكبرى أن العلماء والتقنيين استطاعوا أن يحققوا ما عجز عن تحقيقه العسكريون ورجال الدولة⁽¹⁶⁾.

ورغم ظهور مفهوم العولمة في الستينات ورواجه ابتداءً من الثمانينات وتألقه في التسعينات إلا أن البعض يرى بأنه يعبر عن حقيقة قديمة تمد جذورها في عصر النهضة الأوروبية عندما بدأت القوى الأوروبية تنشر نفوذها خارج القارة القديمة⁽¹⁷⁾.

ويلاحظ مما سبق أن مفهوم العولمة مرتبط بنشأته في حقل الاقتصاد أولاً وفي العالم المتقدم صناعياً ثانياً، وهذا يعني بالبداية أنها ظاهرة أفرزتها قوى المال المتمركزة في أمريكا وأوروبا واليابان، وهذا ما أنعش ذاكرة المفكرين العرب حول تاريخ الرأسمالية العالمية وتطورها، بقصد التعرف إلى تاريخية الظاهرة الجديدة والظروف التي نشأت بها، فالرأسمالية الإمبريالية العالمية تعولم نفسها من جديد، وهي مصدر ما يسمى بـ "العولمة الحديثة"⁽¹⁸⁾.

ثالثاً: العولمة والتفاعل الحضاري.

ظهر في أدبيات دعاة العولمة والمتحمسين لها مقولة "الثقافة الكونية" أو "الثقافة العالمية" أو "ثقافة العولمة"، لكن الدارسين لهذه الظاهرة لم يطمئنوا إلى مثل هذه المقولات؛ لأن الثقافة في جوهرها لصيقة بال محلية، وتعبير عن الهوية، وتجسيد لخصوصية التاريخ والتراث واللغة والفكر والمعتقد.

وكما يعدّ أيضاً توحيد الثقافات ضمن إطار ضاغط وثقافة مهيمنة منافياً للاختلاف، والقضاء على التنوع الذي أراده الله ﷻ لعباده، وعدّه آية من آياته وجوده



فقال تعالى: ﴿ولو شاء الله لجعلكم أمة واحدة﴾، ﴿ومن آياته خلق السموات والأرض واختلاف ألسنتكم وألوانكم إن في ذلك لآيات للعالمين﴾⁽¹⁹⁾. فانعدام التعدد ينفي الاختلاف، وانعدام الاختلاف ينفي الحرية، ويجبر الفكر، ويقتل الإبداع⁽²⁰⁾.

ويرى البعض بأن العولمة تنطوي على إمكانات خصبة وتطبيقات ثرة للحوار الحضاري وتمازج الثقافات وانفتاحها على بعضها بعضا، يقول ديفيد روثكوبف: "إن العولمة تشجع التكامل وتزيل ليس فقط الحواجز الثقافية، وإنما أيضا العديد من الأبعاد السلبية للثقافة"⁽²¹⁾.

ولكن واقع الأمر وحقيقته أبعد ما يكون عن الفكرة البريئة القائلة بتلاقح الثقافات والحضارات وحوارها، لأن الولايات المتحدة كما يقول الكاتب السابق نفسه: "تقيم على حركة المرور الكونية في مجال المعلومات والأفكار، فالموسيقى الأمريكية والأفلام الأمريكية، والبرامج التلفزيونية الأمريكية، وبرامج الحاسوب الأمريكية أصبحت شديدة الهيمنة ورائجة جدا ومشاهدة جدا حتى إنها توجد اليوم في كل مكان على الأرض بالمعنى الحرفي للكلمة، وهي تؤثر فعليا في أذواق كل الأمم وحياتها وتطلعاتها..."⁽²²⁾.

ويضيف روثكوبف قائلا: "... يقوم موجهو عملية العولمة المتسارعة اليوم بتحسين وسائل وأنظمة النقل الدولية، ويبتكرون تقانات وخدمات ثورية جديدة في مجال المعلومات، ويهيمنون على السوق الدولي للأفكار والخدمات، وهو ما يؤثر في أسلوب الحياة، والمعتقدات، واللغة، وكل مكونات الثقافة الأخرى"⁽²³⁾.

لذلك فإن أمام ثقافتنا العربية الإسلامية في عصر العولمة تحديات جساما في مقدمتها أن تقوى على النهوض من ذاتها وتنمو غوا داخليا بجهد أبنائها، وذلك بالعودة إلى مخزونها الديني الثري فتحياه وتجده دون أن يأخذ ذلك منهج أسر الحاضر في قيود الماضي من جهة،



وبالتفاعل الإيجابي مع الثقافات الأخرى تجنباً للانغلاق والتحجر من جهة أخرى، وبدل أن تكون العولمة إفقاراً لثقافتنا وعامل تصحر لها لا تقل عواقبه الوخيمة عن عواقب التصحر البيئي القاتل فإنه ينبغي لنا أن نغتني هذه الفرصة المتاحة لنا ولغيرنا من شعوب العالم -وهي فرصة العولمة- لإقامة حوار حقيقي مع الثقافات الأخرى، بما يعرف بهويتنا العربية الإسلامية، وقيمنا النبيلة الخالدة، وإبداعنا الأدبي والفني الراقي، ودورنا الرائد في الحضارة الإنسليية، وبما ينتزع الاعتراف بحضورنا باعتباره مصدر غنى للعالم مثلما هو العالم مصدر اغتناء لنا بالطبع، وبما يساعدنا على معرفة الآخر وحسن التعامل معه تحقيقاً لخير الإنسانية⁽²⁴⁾.

رابعاً: العولمة والدولة.

- تؤدي العولمة بأشكالها ومظاهرها المختلفة إلى الحد من سلطة الدولة وهشاشتها أمام القوى العظمى التي تسيطر على تيارات العولمة في السياسة والثقافة والاقتصاد والإعلام. ويمكن تلخيص أبرز مظاهر تقليص سيادة الدولة في عصر العولمة إلى الآتي:
- 1- عجز الدولة عن السيطرة على أصحاب القرار الحقيقيين أي الأسواق المالية، والشركات العملاقة التي تتجاوز الدول والحدود⁽²⁵⁾.
 - 2- ظهور مؤسسات اقتصادية كونية تحل محل المؤسسات الاقتصادية الوطنية.
 - 3- تقييد هامش المعركة المتاح أمام رسمي السياسات الاقتصادية الوطنية بعدم تجاوز المصالح الاقتصادية العالمية.
 - 4- تقليص مساحة القطاع العام ونظم الرقابة الحكومية مقابل زيادة دور القطاع الخاص المحلي والأجنبي.



- 5- السماح للشركات متعددة الجنسيات والاستثمارات الأجنبية في أخذ دور متزايد في إدارة الأنشطة الاقتصادية، مع مراعاة أن بعضها ينطلق في استثماراته من مفاهيم وفلسفات تغاير الهوية الوطنية للدولة⁽²⁶⁾.
- 6- تزايد وانتشار حركات التمرد والانفصال سواء في الدول الكبيرة أو الصغيرة، وتشير الإحصاءات إلى أن 28 دولة تواجه حركات انفصالية تحمل السلاح بشكل مستمر، بينما هناك 27 دولة تعاني من حركات انفصال وعصيان تحمل السلاح أحيانا، بينما تشهد 43 دولة أخرى حركات تطالب بالحكم الذاتي ولكنها تعتمد الطرق السلمية⁽²⁷⁾.
- 7- انتشار القيم والأفكار الليبرالية التحررية المختلفة تماما عن قيمنا وأخلاقنا وعقيدتنا الإسلامية التي تعد حراسها إحدى وظائف الدولة الإسلامية الرئيسة.
- 8- تزايد دور جماعات الضغط العالمية كالمنظمات العاملة في مجال الحريات وحقوق الإنسان، وحرية الصحافة والرأي في التأثير على صناع القرار في كثير من الدول بما يخدم أهدافها ومصالح الدول الكبرى التي ترعاها.
- 9- فقدان الدولة لدورها بشكل متسارع من أن تكون تلك البؤرة التي يدور حولها كل شيء، وتحدد مجال حركة كل شيء⁽²⁸⁾، وتحول دورها إلى مجرد أداة لحفظ الأمن، وتقديم الخدمات العامة بأقل التكاليف بالنسبة لأصحاب رأس المال⁽²⁹⁾.
- هذه بعض مظاهر تراجع دور الدولة في عصر العولمة، وهذا لا يعني أن الدولة سوف تزول، ولكن طابعها القومي والوطني هو الذي سوف يزول، وسوف تتحول الدول شيئا فشيئا إلى وكالات عالمية تدير الشؤون المحلية في أقاليم مرتبطة بشكل أو بآخر بمركز يقرر جزءا كبيرا من السياسات التي ينبغي تنفيذها من دون أن يفرضها على أحد، ويوجه جميع



الوكالات من دون أن يكون على صلة مباشرة بها، وفي هذه الحالة لن تعكس هذه الدول الوكالات إرادة الأمة ولا استقلالها وسيادتها، ولا حاجاتها السياسية للتضامن والتعاون⁽³⁰⁾. ولا بد من التذكير ونحن نتكلم عن الدولة والعولمة بأن الأصل في الإسلام أنه شريعة عالمية لا مكانية، لا يختص بها قوم دون قوم، ولا جنس دون جنس، ولا قارة دون قارة، ولكن الظروف والضرورة هي التي جعلت منها شريعة إقليمية، وإن كانت في أصلها عالمية؛ لأن تطبيق الشريعة مرتبط بسلطان المسلمين وقوقهم⁽³¹⁾.

خامسا: العولمة والاقتصاد.

تعد ظاهرة العولمة الاقتصادية أحد أبرز التطورات الاقتصادية التي شهدتها الاقتصاد العالمي في أزمنته بنهاية القرن العشرين، ويرى المفكر المصري الدكتور/ سمير أمين، أن العولمة الاقتصادية هي مرحلة من مراحل تطور المنظومة الرأسمالية⁽³²⁾، التي توصل مفكروها أخيرا إلى الخيار الاقتصادي الأمثل في نظرهم المتمثل في الليبرالية الاقتصادية التي بشر بها فرانسيس فوكوياما في أطروحته نهاية التاريخ⁽³³⁾. وتشكل الشركات متعددة الجنسية أو العابرة للقوميات الأداة الرئيسة للعولمة الاقتصادية، فبواسطتها تتم عملية تدويل، أو الأصح عولمة رؤوس الأموال والإنتاج والتصرف ومجمل العمليات المالية التجارية، وانتقال المعلومات، وشبكة الإعلام وغير ذلك⁽³⁴⁾. ويسيطر عدد محدود من هذه الشركات العملاقة على المفاصل الرئيسة للاقتصاد العالمي، ويقدر البعض دخل 500 من هذه الشركات بنصف الناتج الإجمالي في العالم كله، منها حوالي 471 شركة في البلاد الصناعية، فهي إذن تمثل السلطة التي تدير العولمة، بدون أن يكون لها هوية ظاهرية معلنة، أو ولاءات وطنية، والأهم من ذلك أنها لا تتحمل أية مسؤولية كما هو شأن السلطات الرسمية، ولا تخضع للمساءلة⁽³⁵⁾.



ومن أجل فهم وإدراك أكثر وعياً للعولمة الاقتصادية وآثارها على العالم الإسلامي ودول الجنوب بوجه عام ينبغي معرفة المرجعيات التي تنطلق منها هذه العولمة، التي يمكن تلخيصها في الآتي⁽³⁶⁾:

- 1- تقوم العولمة على مرجعية تعميق الاختراق الاقتصادي بتجاوز مقومات السيادة الاقتصادية الوطنية، ومنطق الأمن والحدود الجغرافية.
 - 2- إن ظاهرة العولمة الاقتصادية تتمثل في أكمل وأقوى تجلياتها في سلوك وقوة الشركات المتعددة الجنسية التي تعني ممارسة الدول المتقدمة لنفوذ واسع النطاق عالمياً.
 - 3- مرجعية تذويب الوعي الاقتصادي الوطني واستبداله بوعي اقتصادي عالمي، وما يتبع ذلك من إخراج مفهوم التبعية من اللغة الاقتصادية وإزالة الشعور السلبي تجاه الشركات متعددة الجنسية، والاستثمارات الأجنبية.
 - 4- تقوم العولمة على إيديولوجية الدفاع عن مصالح مراكز المنظومة الرأسمالية وإبقاء هذه المراكز متحركة بحركة الاقتصاد العالمي وفق قواعد اللعبة الاقتصادية للعولمة.
 - 5- تقوم العولمة على مرجعية "نهاية التاريخ" لفوكوياما سالفه الذكر، الذي ينادي بأن الإنسانية توصلت إلى نموذجها الناجح، وطبقاً لهذه المرجعية فإن الليبرالية الاقتصادية الجديدة تعد المدخل الضروري والتمهيدي للعولمة الاقتصادية.
 - 6- تحاول العولمة الاقتصادية تكريس إمكانات العالم الاقتصادية من أجل تمكين الرأسمالية من تجاوز أزمته الراهنة دون انهيار خطير، وبمعنى آخر إسهام العالم في حل أزمة الرأسمالية.
- ومن خلال العرض السابق نرى أن العولمة الاقتصادية بمرجعياتها الفكرية والاقتصادية المشار إليها سيكون لها انعكاساتها الخطيرة على الأداء الاقتصادي الداخلي



والخارجي في الدول الإسلامية، فلا سبيل لهذه الدول إلا بتشكيل التكتل الاقتصادي الإسلامي الذي من شأنه أن يتعامل بصفة ضاغطة على السوق الدولية فيحصل بالتالي منها على أفضل الشروط والأسعار.

ويرى الدكتور رفعت العوضي أن الدعوة إلى إنشاء تكتل اقتصادي للعالم الإسلامي لا بد أن تتأسس على معرفة صحيحة بالإمكانيات الاقتصادية، وهذه مسؤولية الجامعات ومراكز البحث العلمي والمؤسسات الاقتصادية في عالمنا الإسلامي⁽³⁷⁾.

وأما الأستاذ يوسف الحجي فيرى في دعم البنك الإسلامي للتنمية بديلا عن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير ليؤدي دورا فعالا في بناء البنية الأساسية للمشروعات الاقتصادية، والمشاريع الحيوية، وتشجيع التبادل التجاري بين دول العالم الإسلامي⁽³⁸⁾.

ومع كل المحاذير والمخاطر التي تكتف بدخول العالم الإسلامي في العولمة الاقتصادية وفق النظرة الغربية فإن الدكتور زيد الرماني يرى بأن لا مبرر للفرع من العولمة، كما يجب ألا نأخذها مسلمة، وفي نظره بأنها تفتح آفاقا، وتتيح فرصا لأصحاب المهارات والمؤهلات لتمكنهم من الحركة والازدهار في الأسواق العالمية، وكذلك يمكن أن تساعد العولمة الدول الفقيرة على الإفلات من قبضة الفقر⁽³⁹⁾.

ولست مع الدكتور الرماني فيما ذهب إليه؛ لأن اندماج الدول الفقيرة في الاقتصاد العالمي هي علاقة غير متكافئة، فهي بين طرفين أحدهما قوى يعلي شروطه ورؤيته والآخر ضعيف متلق مستسلم وهذا بنظري يزيد الفجوة بينهما، وأما ما تتيحه العولمة من فرص فهي محدودة مع أنها أقرب إلى الأمنيات منها إلى الواقع.



سادسا: العولمة والمرأة.

تستخدم القوى العظمى لفرض فكرة العولمة وسائل كثيرة، ومنها المؤتمرات التي تركز على المرأة، ونلاحظ ذلك جليا في مؤتمر القاهرة حول السكان والتنمية، وفي مؤتمر بكين حول المرأة، وتحاول هذه المؤتمرات أن تستهدف فرض الرؤية الغربية العلمانية بصيغتها الأمريكية للمرأة والجنس، والعلاقات الأسرية، وتسعى إلى تعميم هذه الرؤية على العالم من خلال تطوير وضع قانوني في هذا الشأن يفرض على دول وشعوب العالم⁽⁴⁰⁾.

وإلى جانب هذه المؤتمرات تستخدم هذه القوى وسائل أخرى، كالتمويل للجمعيات الأهلية النسائية في الدول الإسلامية، وإبرام الاتفاقيات الدولية الخاصة بحماية حقوق الإنسان وإزالة كافة أشكال التمييز ضد المرأة، وإلزام الدول الإسلامية التوقيع عليها مقابل إعفائها من بعض الديون التي عليها، كما جاء في البند 343، 344 من وثيقة مؤتمر بكين الذي يخاطب المؤسسات التمويلية كصندوق النقد الدولي، ومجموعة البنك الدولي، وصندوق التنمية الزراعية لضمان تطبيق هذه الوثيقة⁽⁴¹⁾.

وممكن الخطورة أن أوراق عمل هذه المؤتمرات والجمعيات النسائية المشار إليها تحوي أفكارا تدميرية في مجال الدين، والأسرة، والعلاقات الجنسية، والعنف، والاستقلال الجنسي، والتعليم، مما لا مجال لمناقشته الآن، وهذه المفاهيم والمطالب لا يعنينا أمرها كثيرا لو اقتصرتنا مناقشتها في المؤتمرات فقط كمؤتمر بكين، ولكن الذي يهمنا هو ما جاء نصه في وثيقة مؤتمر بكين نفسه على سبيل المثال من مطالبة الحكومات بسن قوانين دولية تطبق على الجميع، وخاصة القوانين التي تسمح بالانفلات الجنسي تحت مسمى الصحة الجسدية "أو" الصحة الجنسية، والتي تتضمن إقرار الإجهاض كوسيلة من وسائل منع الحمل إلى جانب الحرية الجنسية الإنفلابية⁽⁴²⁾.



ويستغل القائمون على هذه المؤتمرات عدم حصول المرأة المسلمة على حقوقها في الإسلام، والنظرة الدونية لها، وسوء فهم القوامة وتطبيقها، وكذلك سوء تطبيق نظام تعدد الزوجات إلى غير ذلك من الممارسات الدالة على جهل المسلمين بدينهم لإيجاد فجوة بين هؤلاء المسلمين وإسلامهم، ولتقف المرأة المسلمة موقفا عدائيا تجاهه. وبناء على ما سبق، ولحماية مجتمعاتنا الإسلامية وأسرنا ونسائنا من تحديات العولمة، تقدم لنا الأستاذة سهيلة زين العابدين عدة مقترحات عملية للتخفيف والحد من آثار العولمة على الأسرة بوجه عام والمرأة بوجه خاص، فمنها⁽⁴³⁾:

- 1- حث المجامع الفقهية الإسلامية لوضع قوانين الأحوال الشخصية فيما يتعلق بشؤون المرأة والأسرة والزواج والطلاق، وحقوق المرأة السياسية والمدنية والثقافية وفق الشريعة الإسلامية.
- 2- عقد مؤتمرات عالمية إسلامية سنويا لمناقشة قضايا المرأة والأسرة والمجتمع أو ما يهددها من أخطار وكيفية معالجتها، مثل قضايا الاختلاط، والطلاق، وتعدد الزوجات والجرائم الأسرية وغير ذلك من القضايا التي يساء تطبيقها في المجتمعات الإسلامية.
- 3- أن تقرر مادة الأسرة المسلمة ومكانة المرأة في الإسلام على طلاب المراحل الثانوية، ليعلم كل طالب أو طالبة ما له وما عليه.
- 4- إنشاء صندوق دولي إسلامي لتقديم القروض والمعونات للدول الإسلامية، والإستغناء عن الصندوق الدولي والمعونات الغربية، حتى لا تستخدم معوناتها وقروضها للضغط علينا لقبول ما تفرضه علينا من اتفاقات تؤدي إلى تدمير مجتمعاتنا وأسرنا.



5- أن تمنع الدول الإسلامية التمويل الأجنبي للجمعيات الأهلية النسائية، على أن يتولى بنك التنمية الإسلامية تمويل هذه الجمعيات شريطة أن تنتهج المنهج الإسلامي في خططها وأهدافها.

سابعاً: العولمة والتربية والتعليم.

لم تعد العولمة -بناء على ما سبق- تحدياً اقتصادياً أو سياسياً أو تقنياً فحسب، ولكنها تمثل أيضاً تحدياً للتعليم والتربية والفكر، وعليه فإن من واجبات النظرية التربوية أن تلتفت باهتمام إلى آثار العولمة على تلك الجوانب الفكرية الإنسانية⁽⁴⁴⁾، والاستفادة من إيجابيات العولمة وتفادي سلبياتها تحقيقاً للتنمية الشاملة وترسيخاً للهوية وإسهاماً في الحضارة الإنسانية، يتطلبان إيلاء التربية والتعليم بمختلف مستوياتهما وأشكالهما مزيداً من العناية والبذل للإرتقاء بهما كما ونوعاً⁽⁴⁵⁾.

والنظام التعليمي الذي نستطيع أن نحافظ به على هويتنا ومكانتنا في عصر العولمة، هو التعليم الذي يعمق الهوية ويغرس الانتماء والولاء للأمة ثم الوطن، ذلك التعليم الذي يستطيع أن يخرج نخبة فكرية مستنيرة، تستطيع أن تزيل وهم العولمة، وتحمل لواء الممانعة، نخبة تحمل فكراً مستنيراً مؤمناً و متمسكاً بقيم الأمة الحضارية وثوابتها، نخبة تستطيع أن تفتح على الفكر العالمي انفتاح المحاور لا انفتاح التابع المندمج، ولا الرفض المتشنج⁽⁴⁶⁾.

ونظراً لأن العولمة تدعو إلى قيام ثقافة عالمية لها قيمتها ومعاييرها، المتمثلة في سيادة النموذج الحضاري الغربي كما أشرت سابقاً في هذا البحث، فإن الأمر يتطلب من الدول العربية والإسلامية إعادة النظر في استراتيجيات التربية والتعليم، وأن تراجع الغايات والأهداف وفق أسس تتفق عليها، ومن هذه الأهداف والمرتكزات المنشودة⁽⁴⁷⁾:



- 1- تربية الهوية وتعميق الانتماء: إن الاختراق الثقافي، وتضارب وكالات التنشئة، وتزايد حالات الإغتراب الثقافي التي يعيشها بعض أبناء الأمة، تتطلب من النظام التربوي أن يؤدي دوراً أكثر فاعلية في تعزيز الهوية، وتعميق الانتماء، والاعتداد بثقافة الأمة وثوابتها، وذلك وفق الرؤية الإسلامية للإنسان والكون والحياة.
- 2- تقوية روح المسؤولية الفردية والجماعية، والولاء للوطن وقيمته، والتضحية من أجل المشاركة في الحفاظ على أمنه وسلامته، وتقديم المصلحة العامة على المصلحة الخاصة، وباختصار تربية المسؤولية الاجتماعية.
- 3- الاهتمام باللغة العربية؛ لأن اللغة وعاء ثقافة الأمة، وجوهر هويتها، وذلك بتطوير أساليب تعليمها، وتكثيف استخدامها في الحياة الاجتماعية، وأن تكون لغة العلم والتعلم لما يستلزمه ذلك من حركة تعريب كبيرة ومستمرة لنقل المعرفة والعلم إلى اللسان العربي.
- 4- غرس روح الفكر والحرية واحترام آراء الآخرين وتبادل الرأي والمشورة في نفوس المتعلمين؛ لأن التربية الشورية خيار لا مناص منه في عصر العولمة، وتدفق المعلومات، واتساع شبكة الاتصال، وسيادة القيم الليبرالية.
- 5- تربية الإعداد للحياة، لأن من سمات العولمة التغير السريع في مجال العمل المهني، وسرعة التغيرات الثقافية والتحول الاجتماعي، وهذا يستلزم مواكبة مستمرة في الإعداد والتدريب، والنظام التربوي المنشود هو الذي يستطيع إعداد الفرد متعدد المهارات.
- 6- رعاية المهارات الإبداعية لدفع المتفوقين إلى إبداعات أكبر؛ لأن من شروط بلورة نموذج حضاري مواز لنموذج العولمة، الاهتمام بالمبدعين وإفرادهم برعاية خاصة وبرامج إضافية، وتوفير البيئة الملائمة من أجل امتلاك المعرفة المتقدمة.



7- وحدة المناهج؛ لأن التربية عامل توحيد وتجانس بين أفراد المجتمع، وهذا يستلزم توحيد المناهج التعليمية واتساقها، ودفع التيارات الدخيلة في أنماط التعليم مثل المدارس الأجنبية، والمناهج الدخيلة، حيث تسهم هذه المناهج في تخريج أجيال ضعيفة الولاء والانتماء، وقد يكون ارتباطها وولائها للثقافة التي فُلتها في المدارس الأجنبية.

8- التربية على البحث العلمي، وإطلاق الفكر في التصور والبحث والتقصي والإستقراء، لامتلاك التكنولوجيا بهذه العقلية المنفتحة، وإتقان فن التعامل مع المعلومات وفق منهجية علمية ممتدي بالتصور الإسلامي.

ثامنا: العولمة والإعلام.

يمثل الإعلام أقوى التحديات الثقافية الخارجية - في الوقت الراهن - والتي تؤثر سلبا على الفكر والقيم العربية الإسلامية، ويرجع ذلك في الواقع إلى: تعدد وسائل الاتصال وتنوعها من جهة، وإقبال الناس على اقتناء هذه الوسائل من جهة أخرى، فلا يكاد بيت يخلو من واحدة من هذه الوسائل الإعلامية، ولأن الغرب - ممثلا بأوروبا وأمريكا - أضحي يملك من وسائل الاتصال ما يمكنه التأثير على العالم، فإنه أصبح يتزعم هذا الغزو، وصرنا إذا ذكر الغزو الفكري الإعلامي، فإنما نعني به الغزو الإعلامي الغربي.

وقد رسم الغرب خطة أكثر عمقا، وأشد فاعلية، وأكثر فهما لقواعد وتطور المجتمعات وهي غزو (الوطن العربي) والعالم الإسلامي ثقافيا (وإعلاميا) لنشر المبادئ الثقافية الغربية البعيدة في جذورها ومقوماتها عن شخصية الأمة الإسلامية وتكوينها الثقافي والعقدي والحضاري، عن طريق المؤسسات الثقافية، ودور النشر والصحافة والإعلام، وفي ظل توجهات الغرب وإشرافه المباشرة.

ولأن الغرب يمتلك من أسباب التقدم المادي التقني ما يمكنه من تنفيذ خطته ومآربه في السيطرة الفكرية والثقافية الشاملة على العالم، فإن الشعوب الشرقية ومنها العربية والإسلامية، تقف عاجزة - في كثير من الأحيان - عن مواجهة هذا الغزو الثقافي الإعلامي التقني.

وأشارت الباحثة السيسولوجية: (إرن ستيوتر (Erin Steuter) وهي تتحدث عن دور وسائل الإعلام ومكانتها في الوضعية الجديدة للعالم، إلى أن المستقبل سيشهد الكثير من الاندماجات بين الشركات الاندماجية في مجال الإعلام.

وتتوقع الباحثة أن تركز ملكية الإعلام في العالم في ثلاث مجموعات (شركات) إعلامية كبرى، بحيث تصبح هذه المجموعات تمتلك كل الكتب، وكل الجالات، وكل الأفلام، فتصبح كل الثقافة مملوكة لثلاث أو أربع شركات عملاقة⁽⁴⁸⁾.

وذكر الدكتور حسنين إبراهيم إلى أن أبرز مظاهر العولمة تتمثل في زيادة عمليات التدفق الإعلامي عبر الحدود الوطنية للدول، وهو تدفق تقف خلفه شركات وشبكات إعلامية عملاقة قادرة على الوصول بالث إلى كل اصقاع العالم⁽⁴⁹⁾.

وقد وفرت أدوات الاتصال والإعلام تقنيات عالية عبر الأقمار الصناعية لبث مباشر وتغطيات فورية لأحداث العالم أينما كانت، ولم يعد سؤال "متى" مهما كثيرا في العملية الاتصالية، فمعظم ما تتناقله وكالات الأنباء المصورة وشبكات التلفزة الدولية هي مباشرة وفورية من موقع الحدث إلى كل العالم. فيستطيع العالم أن يشاهد اختطاف طائرة، وهروب محتجزين، وإنقاذ رهائن، وإطفاء حريق، ومسيرة مظاهرات، واشتعال بركان، وحدوث زلزال، إلى جانب محاكمات، وقرارات، ومؤتمرات صحفية، وخطب سياسية، وأحداث رياضية، وحركات الأسهم، وردود فورية، وتعليقات مباشرة، كل هذا على



الهواء مباشرة من مواقع مختلفة في العالم إلى شاشة التلفاز في صالة الجلوس العائلي أو غرفة النوم الخاصة، وهكذا فإن عنصر الزمن لم يعد حاجزا يقف أمام الأحداث والمواقف، وتم توظيف التقنية الإتصالية الحديثة في تحييد حاجزية هذا العنصر التي كانت تعطل أو تؤخر عمليات تداول وتبادل المعارف والأخبار والمعلومات بين المؤسسات والدول، وإلى الناس والأفراد.

ومن أبرز المخططات والصحف الرسمية في عصر العولمة والتي لها التأثير الكبير والواسع في العالم أجمع.

أ- محطة CNN: وتعد من أهم الشبكات الإخبارية العالمية، التي تغطي أحداث العالم، وتوثق فعالياته على الهواء مباشرة في مختلف المناطق، وسبق أن ذكر الأمين العام السابق للأمم المتحدة الدكتور (بترس غالي) بأن شبكة CNN هي العضو السادس عشر في مجلس الأمن الدولي، مما يعني قيامها بدور مهم في الدبلوماسية الدولية.

ب- محطة MTV: وتمثل هذه الشبكة ثقافة جماهيرية فنية، تستقطب اهتمام الشباب في مختلف مجتمعات العالم، ولها نسخة مشاهة أوروبية، وأخرى آسيوية، وقد صنعت هذه القناة شكلا جديدا في العروض الغنائية والموسيقية، وتحديدا أشهرت نموذج الفيديو كليب، ونشرته في مختلف أنحاء العالم؟ كما يمكن القول: بأن القناة قد استطاعت أن تتغلغل في أعماق ووجدانيات مشاهديها، وصدرت إليهم ثقافة غربية أمريكية عبر صياغات في الكلمة واللحن والأداء والإخراج التلفزيوني، والنماذج من الشخصيات الممثلة والعارضة لأدوار ومواقف وخيالات ذات ارتباط بمرجعية الأداء الفكر الغربي.

ج- محطة ESPN: تلعب الرياضة دورا جوهريا في استقطاب فئات الشباب وغيرهم إلى مختلف أنواع وأشكال الرياضات اليومية العالمية. وتمثل هذه الشبكة تغطية



أحداث رياضية جماهيرية وتصل إلى كافة مناطق العالم، إضافة إلى تغطيتها الرياضات المحلية، مما يزيد من شعبيتها في كل المناطق والمجتمعات.

د- صحيفة "نيويورك تايمز": وهي أهم صحيفة سياسية في العالم بقوة تأثيرها على مجتمعات الشأن المحلي الأمريكي والدولي العالمي.

هـ- صحيفة "دول ستريت جورنال": وهي الصحيفة الاقتصادية الأولى في العالم، بما تشتمله من متابعات وتحليلات اقتصادية ومالية محلية وعالمية.

و- صحيفة "يو إس آي تودي": وهي تعد نموذجا جديدا لنوع الصحافة في عصر العولمة بما تشتمله من تجديدات، التبويب الصحافي، والشكل والإخراج الذي مكن وصفه بالصحافة التلفزيونية.

الخاتمة:

وختاما أقف لأسجل أهم النتائج التي توصلت إليها من خلال هذا البحث:

أولاً: تؤكد كل المؤشرات أن العولمة تمثل مرحلة تاريخية في تطور العالم، جوهرها سيادة النموذج الحضاري الغربي في امتداده الرأسمالي وفلسفته الليبرالية، القائم على التفوق العلمي والتقدم التقني والاقتصادي.

ثانياً: تؤدي العولمة بأشكالها ومظاهرها المختلفة إلى الحد من سلطة الدولة وهشاشتها أمام القوى العظمى التي تسيطر على تيارات العولمة في السياسة والثقافة والاقتصاد والإعلام.

ثالثاً: تشكل الشركات متعددة الجنسية أو العابرة للقوميات الأداة الرئيسة للعولمة الاقتصادية، فبواسطتها تتم عملية عولمة رؤوس الأموال والإنتاج، ومجمل العمليات



المالية والتجارية، وانتقال المعلومات وشبكة الإعلام وغير ذلك، وهذا له تأثيرات سلبية على اقتصاديات الدول الفقيرة.

رابعاً: تمثل العولمة خطراً على خصوصيات وثقافات الشعوب المحلية، نتيجة تفوقها التقني في عرض وتقديم ثقافتها الرأسمالية الليبرالية، فلم تعد العولمة تحدياً اقتصادياً أو سياسياً أو تقنياً فحسب ولكنها تمثل أيضاً تحدياً للتعليم والتربية والثقافة والفكر.

خامساً: تستهدف المؤتمرات العالمية التي تعقد لمناقشة قضايا المرأة فرض الرؤية الغربية العلمانية للمرأة، والعلاقات الأسرية، والجنس، وتسعى إلى تعميم هذه الرؤية على العالم من خلال تطوير وضع قانوني في هذا الشأن يفرض على دول وشعوب العالم.

سادساً: نظراً لما تمثله العولمة من تحدٍ للتربية والتعليم في العالم الإسلامي، فإن من واجبات النظرية التربوية أن تلتفت باهتمام إلى آثار العولمة على تلك الجوانب الفكرية والإنسانية.

سابعاً: إن الموقف الصحيح الذي نراه تجاه العولمة ليس الاندماج المطلق والاستجابة لكل مقتضياتها، وليس أيضاً الانزواء والرفض والاقحام لكل تجلياتها، وإنما إدارة العملية الثقافية والاقتصادية والإعلامية بالتواصل مع العالم الآخر بنحو أننا نحن المسلمين والعرب نولد صيغتنا الخاصة من العولمة على قاعدة الثوابت الإسلامية.

ثامناً: وختاماً نرى أن العولمة الثقافية لا تنتج ثقافة عالمية، ولكنها تنتج كوكباً تختلط فيه الثقافات وتتعايش أو تتصارع؛ لأن الثقافة في جوهرها لصيقة بالمحلية، وتعبير عن الهوية، وتجسيد لخصوصية التاريخ والتراث واللغة والفكر والمعتقد.



الهوامش

- 1- ويستخدم البعض كلمة "الكوكبة" أو "الكونية" وينظر آخرون إلى المفهوم على أنه مرادف لمفهوم "الأمركة" راجع: د. أحمد صدقي الدجاني، تأملات في العولمة والهوية؟، مجلة منتدى الفكر العربي، العدد 144، ص 14، واسماعيل صبري عبد الله، الكوكبة، الرأسمالية العالمية في مرحلة ما بعد الامبريالية، مجلة المستقبل العربي، عدد 222، ص 4، وحسين توفيق إبراهيم، العلاقة بين أطروحتي نظام عالمي جديد و "عولمة"، مجلة الحوار، العدد 37، ص 73.
- 2- راجع محمد عابد الجابري، في قضايا الفكر المعاصر، مركز دراسات الوحدة العربية 1997م، ص 136.
- مروان عبد الرزاق، ما هي العولمة، مجلة الطريق، العدد الثالث، ص 10.
- د. إبراهيم بن محمد آل عبد الله، مستقبل التعليم والأمن في عصر العولمة، ورقة بحث مقدمة لمؤتمر التعليم والأمن المنعقد بالرياض، ص 3.
- 3- راجع: حواس محمود، العولمة المركزية والعولمة الطرفية، مجلة الطريق، عدد 3، ص 49.
- 4- راجع: د. إبراهيم بن محمد آل عبد الله، مستقبل التعليم والأمن في عصر العولمة ص 3.
- 5- راجع: حسين توفيق إبراهيم، العلاقة بين أطروحتي "نظام عالمي جديد" و "عولمة" ص 73-74.
- 6- آية رقم 13 من سورة الحجرات.
- 7- راجع: محمد مهدي شمس الدين، العولمة وأنسنة العولمة، مجلة منبر الحوار، العدد 37 ص 7.
- 8- راجع: حسين توفيق إبراهيم، العلاقة بين أطروحتي "نظام عالمي جديد" و "عولمة" ص 72.
- 9- راجع: محمد مهدي شمس الدين، العولمة وأنسنة العولمة ص 7.
- 10- راجع: د. إبراهيم بن محمد آل عبد الله، مستقبل التعليم والأمن في عصر العولمة، ص 5-6.
- 11- يركز خطاب العولمة الحديثة على النظرية الاقتصادية الجديدة والمسماة بـ "الليبرالية الجديدة (Lismus Neolibera) والتي نادى بها كل من ميلتون فريدمان (مستشار ريغان) في أمريكا وفريد ريش فون هايك (مستشار تاتشر) في بريطانيا، ويمكن تلخيص مقولة الليبرالية الجديدة ببساطة بأن " ما يفرزه السوق صالح، أما تدخل الدولة فهو طالح". أي عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، وخصخصة المشروعات والشركات الحكومية، وحرية تنقل رؤوس الأموال، إلى جانب تحرير التجارة... راجع: مروان عبد الرزاق، ما هي العولمة ص 10.



- 12- راجع: عزت السيد أحمد، العولمة والغزو الثقافي، مجلة الفكر العربي، العدد 96، ص 177.
- 13- أصدرت كل من فرنسا وكندا قوانين تحظر نشر ونقل مواد أجنبية - أي أمريكية طبعاً - مأخوذة من الآثار الصناعية عبر حدودها إلى بيوت مواطنيها.
- 14- محمد مهدي شمس الدين، العولمة وأنسنة العولمة، ص 11.
- 15- أثار صدور كتاب فوكوياما هذا "نهاية التاريخ" موجة من الانتقادات والمراجعات له أخذت مساحة واسعة على صفحات الكتب والمجلات والصحف في عقد التسعينات. ويرى الدكتور حاتم بن عثمان بأن الاعلان الرسمي السائد عن زوال الأيدولوجيات ليس إلا أيديولوجيا جديدة في حد ذاتها، وإلا ما الحاجة إلى التذكير المستمر بمعاني الزوال والنهاية والموت. فالهدف هو استقرار مفهوم الفراغ والضياع للتعليق بالليبرالية الجديدة كخشبة أمان في بحر مضطرب لا إشارات فيه ولا علامات. راجع كتاب العولمة والثقافة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر / بيروت، ص 56-57.
- 16- راجع فيما مضى: غسان العربي، في جذور العولمة واشكالياتها، مجلة منبر الحوار، عدد 37، ص 45-50.
- 17- راجع: د. برهان غليون، ثقافة العولمة، دار الفكر / دمشق ودار الفكر المعاصر / بيروت، ط 1-1999، ص 12-13.
- 18- راجع: مروان عبد الرزاق، ما هي العولمة، ص 14، و د. ابراهيم بن محمد آل عبد الله، مستقبل التعليم والأمن في عصر العولمة، ص 6، واسماعيل صبري عبد الله، الكوكبة الرأسمالية العالمية في مرحلة ما بعد الامبريالية، ص 6، ويوسف جاسم الحجري، العولمة الحديثة تعتمد على التقدم التكنولوجي والسباق على امتلاكه، مجلة الاقتصاد الاسلامي، عدد 211، ص 30، و د. قاسم المقداد، العولمة والثقافة، مجلة الكويت، العدد 189، ص 46-47.
- 19- راجع: عبد العزيز السنبل، كيف نواجه العولمة، مجلة المعرفة، العدد (48)، ص 81.
- 20- راجع: حاتم بن عثمان، العولمة والثقافة ص 67.
- 21- ديفيد روثكوبف، في مديح الامبريالية الثقافية" ترجمة أحمد خضر، مجلة الثقافة العالمية، العدد 85، ص 27.
- 22- المرجع السابق نفسه ص 30.
- 23- المرجع السابق نفسه ص 29.
- 24- راجع: عبد العزيز السنبل، كيف نواجه العولمة ص 81.



- 25- حاتم بن عثمان، العولمة والثقافة، ص 53. مجلة الثقافة، العدد 101، ص 4.
- 26- راجع د. حميد الجميلي، الاقتصاد السياسي للعولمة ومستقبل الاقتصاد العربي، مجلة الطريق، العدد 4، ص 101.
- 27- راجع: عصام فاهم العامري، مكانة الدولة ومستقبلها في خضم عصر المعلوماتية، مجلة شؤون الأوسط، العدد 77، ص 59.
- 28- راجع: د. توكي الحمد، الدولة والسيادة في عصر العولمة، مجلة العربي، العدد 494، ص 57.
- 29- مروان عبد الرزاق، ما هي العولمة، ص 24.
- 30- راجع تعقيب د. برهان غليون على ورقة د. سمير أمين ثقافة العولمة وعولمة الثقافة ص 145-146.
- 31- راجع: الشهيد عبد القادر عودة، الإسلام وأوضاعنا السياسية، مؤسسة الرسالة، بيروت، ص 279.
- 32- راجع: د. سمير أمين، ثقافة العولمة وعولمة الثقافة، ص 61-62.
- 33- فات فوكوياما أن التاريخ ما زال يجري، وأن نهايته أبعد من هذا القرن، وسيشهد نهاية أطروحة فوكوياما، كما شهد نهاية أطاريح غيره، كماركس ولينين (دكتاتورية البروليتاريا).
- 34- راجع: محمد دياب، عولمة الاقتصاد، مجلة العربي، العدد 494، ص 39.
- 35- راجع: د. مصطفى حجازي، العولمة والتنشئة المستقبلية، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة البحرين، ص 22-23.
- 36- راجع هذه المرجعيات: د. حميد الجميلي، الاقتصاد السياسي للعولمة، ص 40-42.
- 37- قال ذلك من خلال روعة بحث قدمها للمؤتمر الدولي العاشر للمجلس الأعلى للشؤون الإسلامية الذي عقد بمصر. راجع تقرير السيد بسيوني الحلواني عن أعمال المؤتمر، مجلة الاقتصاد الإسلامي، العدد 211، ص 26.
- 38- المرجع السابق ص 25-26.
- 39- قال ذلك د. زيد محمد الرماني، البعد الاقتصادي للعولمة، مجلة البيان، العدد 138، ص 66.
- 40- راجع: محمد مهدي شمس الدين، العولمة وأنسنة العولمة، ص 20.
- 41- راجع: سهيلة زين العابدين، المرأة المسلمة ومواجهة تحديات العولمة، مجلة المنهل، العدد 563، ص 89.
- 42- المرجع السابق، ص 88-89.
- 43- المرجع السابق ص 95.
- 44- راجع: د. زيد الرماني، البعد الاقتصادي للعولمة، ص 65.



- 45- راجع: عبدالعزيز السنبلي، كيف نواجه العولمة، ص 80.
- 46- راجع: د. ابراهيم آل عبدالله، مستقبل التعليم والأمن في عصر العولمة، ص 3.
- 47- راجع: عبد القادر الفادي، التعليم والأمن وتحديات العولمة، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر العربي للتعليم والأمن/ الرياض، ص 8-10، ود. ابراهيم آل عبدالله، مستقبل التعليم والأمن في عصر العولمة، ص 17-21.
- 48- علي القرني، دور وسائل الإعلام في بلورة اتجاهات التغير في قواعد السياسة الدولية في عصر العولمة، مركز دراسات الشرق الأوسط، ط 1، 2001م.
- 49- إبراهيم بن محمد آل عبدالله، مستقبل التعليم والأمن في عصر العولمة، ورقة بحث مقدمة إلى مؤتمر التعليم والأمن المنعقد بالرياض - أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، ص 28.

